



## الاحتقار

"اعلان بيروت" ضاقت به بيروت (الرسمية). التوافق بين مجموعة من اللبنانيين على مبادئ تنظم الاجتماع الوطني استكثره اهل المنع. اللقاء بين مواطنين من مشارب وطوائف مختلفة، لم يحتمله عباقرة الاجهزة الامنية. لكنهم لم يمنعوه، تدخلوا لدى ادارة الفندق الذي كان يفترض ان يستضيفه فألغت حجز القاعة!

القصة قد تبدو مكرورة لا تستحق ان تستنفر المواطن المكتوي يومياً بتسلط الحكم وبطانته واجهزته. لكن ما حصل مع سمير فرنجية ورفاقه (راجع صفحة ٤) يستأهل حقاً وقفة تأمل، أولاً من حيث شكل التصرف "الرسمي" حيالهم. نستخدم "المزدوجين" طبعاً لأن مثل هذا التصرف يصح فيه اي وصف الا الرسمي. انه تصرف مافيات ليس الا. لا عجب، فمنطق المافيا صار يحكم كل كبيرة وصغيرة، بل صار يتحكم بالبلاد وكأنه اضحى قانونها الفعلي.

وفق هذا القانون غير المكتوب يتم التعامل كل يوم مع المواطنين. ووفق هذا القانون غير المكتوب، يتم تقرير مصيرهم، كما يتبين من المقاربة السلطوية لموضوع الاستحقاق الرئاسي المحصور ظاهراً في مسألة التمديد او التجديد للرئيس الحالي: احتقار كلي للدستور؛ غياب اي تبرير من اي نوع كان لهذا الطرح؛ تغييب مصلحة الجمهورية التي يفترض انها معنية بالاستحقاق كون الرئيس يرأسها نظرياً؛ وتغليب علني لمصلحة سلطة اخرى قائمة في بلد شقيق...

والانكى من كل ذلك، إدعاء الطهارة. يقول رئيس تلك السلطة الشقيقة، مضطراً لأغراض دعائية، ان القرار يعود الى اللبنانيين، فتردف جوقة الزجالين ان اللبنانيين لن يختاروا الا ما تقرره تلك السلطة (باطل!) وما يريده ذاك الرئيس (أمرك سيدي!)، فيما ينبري حراس التبعية لمنع اي لبناني لا يروقهم رأيه من التعبير عنه، او يتدخلون لدى وسائل الاعلام لتسخيفه، مثلما يفعلون مع الفنادق لإلغاء اجتماع سياسي يخشون ان يكذب ادعاءاتهم عن استحالة لقاء اللبنانيين.

لكن قصة "اعلان بيروت" تذهب ابعد من معركة التمديد (التي لا يتطرق اليها النص اصلاً) لتضيء على العجز الديموقراطي المستحکم بالحكم اللبناني، والحكم السوري وراهه وفاقه. ففي اللحظة التي تتسابق الدول العربية على تشجيع المبادرات الاصلاحية، وإن من باب رفع العتب، ومعه التهديد الغربي، وفي اللحظة التي تبدو سوريا في موقع التلميذ غير المجتهد في صف الاصلاح، وفي اللحظة التي بدأت الهيمنة السورية على لبنان تسترعي الاهتمام الدولي، الا يقضي الحس السياسي السليم، في لبنان كما في سوريا، باستثمار اي تحرك يصدر عن المجتمع المدني، ولا سيما عندما يكون خالياً من اي فكر أحادي مثل "اعلان بيروت"؟

صحيح انه سبق للحكم السوري ان اجاب بالنفي عن هذا السؤال، ومراراً، وكان آخر هذه الاجوبة القرار القاضي بمنع اي نشاط للجمعيات غير المرخص لها في سوريا. لكن التأييد السوري للمقررات المشجعة للاصلاح الصادرة عن اجتماع وزراء خارجية منظمة الدول الاسلامية في اسطنبول، اوحى ان التصرف قد يتغير. الا اذا كان المسؤولون السوريون لم يروا في اجتماع اسطنبول الا القرار الذي اعتبر المطالبة الاميركية بانسحاب الجيش السوري من لبنان تدخلاً في



الامور الداخلية (غريب ان يحجم الوزراء عن تطبيق هذه الصفة على وجود الجيش السوري نفسه في دولة اخرى).  
وفي اي حال، ها هو الحكم السوري يجيب مجدداً بالنفي، وفي لبنان بعد سوريا، عن سؤال الاصلاح. اولاً من خلال أكنوبة "لبننة" الاستحقاق الرئاسي وما رافقها من "قانسيات" و"قنديليات"، وثانياً بتركه ازلامه يواجهون بالمنع نصاً يقول بالحرف الواحد "لن نكون اداة ضغط خارجي على سوريا، بل علينا واجب التضامن معها في مواجهة كل من يريد النيل منها". وكأنه قرر ان يعلن على الملأ احتقاره الديبلوماسية الصديقة التي تحاول مساعدته على التخفيف من الضغط الاميركي، فضلاً عن تجديد احتقاره المعروف للمواطنين، اللبنانيين والسوريين على حد سواء.

**سمير قصير**



<b>Id-Reference</b>	<b>04-Pr-000643</b>	
<b>Media</b>	<b>(Support)</b>	HC
<b>Title</b>		الاحتقار
<b>Subtitle</b>		
<b>Section</b>		
<b>Language</b>		عربي
<b>Source</b>		النهار
<b>Page</b>		
<b>Date</b>		٢٠٠٤/٦/١٨ 18/6/2004
<b>Author</b>		سمير قصير
<b>Co-Author</b>		
<b>Keywords</b>		
	<b>Persons</b>	سمير فرنجية - عاصم قانصوه - ناصر قنديل
	<b>Locations</b>	لبنان - سوريا - دمشق
	<b>Dates</b>	
	<b>Themes</b>	لبنان - سوريا - وصاية - حكم مافيات - سلطة سورية - سوريا نظام - تمديد رئاسي - منطق تبعية سورية - استحقاق رئاسي - حكم سوري - "البنتنة استحقاق رئاسي" - اعلان بيروت - "أهل منع" - أجهزة أمنية - حكم لبناني - ديموقراطية - تمديد ولاية رئيس جمهورية - تجديد - اميل لحود - معركة تمديد - اجتماع اسطنبول - دول اسلامية - عاصم قانصوه - ناصر قنديل - وصاية - قانصيات - قنديليات - جيش سوري انسحاب لبنان
<b>Subject</b>		